

Distr.: General
2 August 2016
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين
الدائمين لإسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
لدى الأمم المتحدة

تود إسبانيا والمملكة المتحدة، اللتان تشتركان في رئاسة فريق الخبراء غير الرسمي
المعني بالمرأة والسلام الأمن التابع لمجلس الأمن، تعميم مذكرة توجز وقائع الاجتماع المعقود
في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٦ بشأن حالة المرأة والسلام والأمن في أفغانستان.

ونكون ممتنين لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) رومان أويارزون
السفير
الممثل الدائم لإسبانيا

(توقيع) ماثيو رايكروفت
السفير
الممثل الدائم للمملكة المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق

050816 050816 16-13365 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لإسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن

موجز وقائع الاجتماع بشأن أفغانستان، المعقود في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٦

في ١٣ تموز/يوليه، قدم إحاطة لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ودانييل بيل، مديرة وحدة حقوق الإنسان، اللذان كانا مرفوقين بمارك بودن وبيرنيل دالر كارديل، نائبي الممثل الخاص، فضلا عن موظفين كبار في البعثة وممثلين قطريين لكيانات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الموجودة في كابل وإسلام أباد.

وتناول الممثل الخاص التطورات الإيجابية فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين وجدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن منذ سقوط نظام طالبان في عام ٢٠٠١. وتوسع في الحديث بصفة خاصة عن التدابير القانونية والسياساتية التي وُضعت في الأشهر القليلة الماضية في إطار حكومة الوحدة الوطنية، بما في ذلك خطة العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والاستراتيجية الوطنية من أجل القضاء على العنف ضد المرأة. ولاحظ أن التنفيذ لا يزال متفاوتا بسبب ضعف قدرات المؤسسات المكلفة بحماية حقوق المرأة؛ وانعدام الأمن، الذي يمنع الحكومة والأمم المتحدة من الوصول إلى المرأة في مناطق أفغانستان الخاضعة لسيطرة طالبان؛ وثقافة الإفلات من العقاب وضعف سيادة القانون؛ والصعوبات في تغيير الأعراف الاجتماعية. وأبرز ضرورة ضمان إجراء عمليات انتخابية تراعي المنظور الجنساني والحاجة إلى بيئات عمل آمنة للنساء في القطاع الأمني، وذلك بغية تحسين مشاركة المرأة وتمثيلها في المجالات العامة.

وقدم الممثل الخاص وصفا للتطورات الأخيرة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة. ويتوقع أن تؤدي إعادة التخصيص الأخيرة لنسبة ٢٥ في المائة من المقاعد في البرلمان للنساء إلى زيادة عدد الأفغانيات اللاتي يترشحن لتولي مناصب فيه، ولكن زيادة الأعداد لم تؤد بعد إلى مشاركة مجدية. ومن شأن بيئة وتدابير أمنية تراعي الفوارق بين الجنسين أن تساعد في دعم ذلك. ورحبت البعثة بالإعلان الأخير عن أن امرأة ستشغل منصبا قياديا في المجلس الأعلى للسلام، وكذلك عن تعيين امرأة أخرى نائبة معنية بالشؤون الإدارية والمالية في مكتب المدعي العام. ولاحظ أن عدد الموظفات في الحكومة لم يصل سوى إلى

٣٠٠٠ موظفة، ولا يتعدى عددهن ١٤٠٠ موظفة في وزارة الدفاع، وهي نسبة منخفضة جداً؛ ولذلك فالقيام بزيادة في الوظائف التي تشغلها الإناث أمر بالغ الأهمية لبناء السلام والاستقرار في أفغانستان.

وقدم موظفو البعثة لمحة عامة عن أثر النزاع على حقوق المرأة. إذ تقوم العناصر المناوئة للحكومة عمداً بتقييد حرية حركة النساء والفتيات، وهو ما يؤثر على وصولهن إلى سبل كسب العيش واستفادتهن من الرعاية الطبية والتعليم. وعلاوة على ذلك، تم استهداف النساء في الفضاء العام بعنف أو تلقين تهديدات، وشمل ذلك ثلاثة حوادث أخيرة قامت فيها عناصر مناوئة للحكومة بإطلاق النار على شرطيات. وما فتئت الأفغانيات تعانين من الأثر الأكبر للتطرف العنيف؛ وقد وثقت البعثة حالات قام فيها كل من طالبان والعناصر المناوئة للحكومة بمعاque النساء على ما يسمى "جرائم أخلاقية" من خلال الإعدام أو الجلد الذي يصل إلى درجة التعذيب. ومع ذلك، فللمرأة أدوار حاسمة تؤديها في عمليتي السلام والأمن، بما في ذلك مكافحة التطرف العنيف.

وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بوصفها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي، قائمة توصيات تتعلق بمواصلة تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن في أفغانستان من خلال البعثة والحكومة ومجلس الأمن. وأشار مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع إلى التحديات في جمع وتحليل المعلومات عن العنف الجنسي المرتبط بالتراعات، وأبرز الشواغل فيما يتعلق بوجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في أفغانستان.

وفي إطار الرد على أسئلة طرحها أعضاء المجلس، أشار ممثلو بعثة الأمم المتحدة والكيانات الأخرى التابعة للمنظمة إلى الأمور التالية.

فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في البعثة: تم دمج وحدة الشؤون الجنسانية مع وحدة حقوق الإنسان في عام ٢٠١٤. وتم تعزيز قدرات موظفي البعثة من خلال التدريب الجنساني. وتمكّن فرق العمل المعنية بالقضايا الجنسانية الموجودة في كل مكتب من المكاتب الميدانية التابعة للبعثة مختلف أقسام البعثة من تبادل المعلومات ومواءمة التدخلات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويعقد ثلاثة مسؤولين كبار ورؤساء أقسام البعثة اجتماعات فصلية من أجل إجراء حوار لكبار الموظفين بشأن الجنسانية من أجل وضع استراتيجية تهم المساواة بين الجنسين و جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. غير أنه لا يوجد كبير مستشارين في الشؤون الجنسانية برتبة مد-١ في مكتب الممثل الخاص للأمين العام، على نحو ما أوصت به الدراسة العالمية لعام ٢٠١٥ بشأن المرأة والسلام والأمن. والممثل الخاص ملتزم

بزيادة عدد الموظفين الوطنيات والدوليات داخل البعثة. وأعرب هو وممثلون آخرون عن ضرورة قيام المجلس بتخصيص موارد إضافية كي تقوم البعثة بإشراك أكثر فعالية للشركاء الأفغان في تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

وفيما يتعلق بمشاركة المرأة: تدرك الحكومة إدراكا جيدا التحديات المتعلقة بمشاركة المرأة في العمليات الانتخابية المقبلة. ولمعالجة هذه المسألة الهامة، قامت بإنشاء لجنة. وتقوم البعثة بتقديم المشورة إلى الحكومة للتقليل إلى أدنى حد من ممارسات مثل جمع الرجال لأصوات النساء. ويعتبر التشاور مع المجتمع المدني أيضا جزءا لا يتجزأ من عمل البعثة.

وفيما يخص خطة العمل الوطنية المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠): يطلب مبلغ يقدر بحوالي ٥١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتنفيذ خطة العمل، وتبلغ الفجوة في التمويل حاليا ٢٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويركز الجزء الأكبر من التمويل لخطة العمل على المجال ٤: الإغاثة والإنعاش. ولئن كان المجال ٤ مهما، فإن المجالات ١ إلى ٣، التي تركز على الوقاية والمشاركة والحماية، ستكفل إحداث تحسينات طويلة الأجل من حيث تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وثمة حاجة إلى مزيد من العمل لضمان المشاركة النشطة للوزارات في التنفيذ الفعال لخطة العمل.

وفيما يتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات: لا يزال الإبلاغ عن العنف الجنسي ناقصا بشكل مزمن بسبب انعدام الأمن والصعوبات في الحصول على الخدمات، والوصم، وخطر الاتهام بالزنا وغيرها من التداعيات العنيفة. وليست هناك أدلة كافية تشير إلى أن أطراف النزاع مسؤولون عن أنماط منهجية للعنف الجنسي. وتشاطر البعثة قلق مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع فيما يتعلق بالآثار على النساء التي يجتهد أن تنتج عن نفوذ بعض الجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في أجزاء من شرق أفغانستان، ولكن في الوقت الحاضر، من المستبعد أن يتوسع هذا الوجود.

وفيما يخص حماية المرأة: لا بد من التحرك نحو اتباع نهج يركز على الناحيات. فعلى سبيل المثال، قامت وزارة الداخلية في عام ٢٠١٥ بالتخلي عن تطبيق شرط إثبات الإقامة للسماح للناجيات من العنف اللواتي يعشن في الملاجئ بالحصول على بطاقات هوية؛ وينبغي أن يكون ذلك حكما عاديا.

وفيما يتعلق بالتشريد: بلغ عدد المشردين داخليا ٤٠٠.٠٠٠ فرد في عام ٢٠١٥ ويواصل العدد الارتفاع في عام ٢٠١٦. وتشكل النساء والفتيات أكثر من نصف المشردين. وثمة حاجة إلى زيادة عدد موظفات الجهات الفاعلة الإنسانية، والحكومة، ومنظمات المجتمع المدني من أجل التواصل وفهم التحديات التي تواجهها النساء والفتيات في هذا السياق.

وكرر البلدان المشتركان في رئاسة فريق الخبراء غير الرسمي الإعراب عن شكرهما للممثل الخاص للأمين العام، وأبرزتا أهمية زيادة المعلومات عن تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن في أفغانستان التي يوافق بها مجلس الأمن عن طريق الإحاطات والتقارير الاعتيادية، على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ٢١٢٢ (٢٠١٣) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥). وطلبا إلى البعثة تحديد أهداف معينة متعلقة بمواضيع المرأة والسلام والأمن التي نوقشت، يمكن تحقيقها على مدى الستة أشهر إلى ١٢ شهرا المقبلة وما بعدها، ويقوم فريق الخبراء غير الرسمي بمتابعة العمل المضطلع به لبلوغها. وسينعقد اجتماع ثان لفريق الخبراء غير الرسمي بشأن أفغانستان بحلول نهاية السنة وسيتناول المواضيع التي ستناقش تناولا أكثر استفاضة.
